

الموقف النقدي لأئمة الشيعة من التأويل الباطني و مناهضة العرف في فهم

النصوص الدينية

د. مصطفى آذرخشي

د. مهدي قندي

الملخص: وجهة نظر أئمة الشيعة حول التأويل الباطني للآيات، تأكيد أهل البيت على الإجراءات اللغوية و الأدبية، دور المعارض و التورية في الاستنباط من النصوص الدينية، إصلاح الافراط و التفريط في النظرة الباطنية إلى القرآن، نقد الغلات و المشبهة، هي محاور هذا المقال.

كلمات مفتاحية: التفسير المأثور للقرآن؛ إجراءات التأويل الباطني؛ المعارض و التورية؛ الغلات؛ المشبهة.

١. عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والأديان بجامعة الشهيد بهشتي، طهران.

٢. خريج مرحلة الدكتوراه في فرع القرآن والحديث بجامعة طهران.

١. بيان الموضوع:

أحد المواقع التي يلجأ إليها كثير من أصحاب البدع ويقومون من خلاله بتحريف الدين هو موقع الباطنيين. والمقصود من الباطنية تحريف معاني الكلمات القدسية من معناها العربي، وتحويلها إلى معاني لا يفهمها أهل اللغة. إنّ هذا الأمر يعتبر فطرة انسانية وسيرة العقلاء موضع تفاهم، لأنّ أيّ شخص عندما يتكلّم مع مخاطبيه بلغتهم، لا يجعل مقصوده من الكلام شيئاً مغايراً لما يفهمه المخاطبون ذوو الدقّة وفقاً لعرف اللغة. فإذا أراد أحد أن يخلّ بهذا النظام العقليّ، فقد قام بتخريب نظام المجتمع؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى إغلاق باب المخاطبة والمفاهمة، وإسقاط جميع سبل التواصل، وذلك لما لهذا العمل من الإخلال بالفطرة الإلهية وسيرة العقلاء في مجال اللغة.

وقد أشير في أي من الذكر الحكيم إلى هذا الموضوع، أي نزول القرآن بلغة العرف، وصرّح أئمة أهل البيت: بأن الله لم يطرح عبارات لم يستخدمها الناس على شكل متعارف عليه.

فإذا كانت آيات القرآن معاني باطنية، فإنّها لم تكن مغايرة للألفاظ الظاهرية. في الحقيقة، إنّ المعنى الباطني هو الذي لا يخطر بالذهن بداية، لكنه على صلة بالألفاظ استعملت بالمعنى الظاهري. فعلى سبيل المثال، أنّه لو كان المعنى الباطني لـ«اليد» هو «القوة»، فهو أيضاً مرتبط بالمعنى الظاهري وهو العضو المعروف في الجسم؛ لأنّ اليد أداة لتنفيذ القوة. ولهذا فلا يمكن أن نتصوّر بأنّ المعنى الباطني غير مرتبط بالألفاظ المستعملة، بل مناقضاً لها.

يصدق هذا الأمر في سياق العبارات أيضاً. ففي اللغة المتعارف عليها يعد السياق إحدى القرائن لفهم ما قصده المتحدث والكاتب؛ فعلى سبيل المثال، لو قال أحد أنّ المقصود من «العين» في عبارة «عينه تفيض من الدمع» ينبوع الماء، تحدّث بما هو مخالف لقوانين وعرف اللغة، ولا يقبله العقلاء.

وموضوع آخر جدير بالانتباه هو أخذ العبارات الأخرى للكاتب أو المتحدث لفهم مقصوده. إذا كان قصدنا فهم كلامه، فيجب دراسة ما قاله المتحدث في حديث آخر له، لأنه يمكن لنا نسبة معنى أو عقيدة إليه؛ فلا يجوز نسبة عقيدة إلى الكاتب أو المتكلم بالاعتماد على جملة واحدة؛ خاصة وأنّ المعنى المنسوب إليه مناقض لتصرّحاته في مواطن أخرى! ويكتسب الأمر أهمية أكثر لدى

١. المقصود من السياق كيفية وضع الكلمات في الجمل وصلتها بما قبلها وما بعدها من العبارات.

التحدث عن كلام نطق به الله تعالى أو المعصومون؛ ففي هذه الحالات لا يمكن تصور تغيير رأي المتكلم أو معتقده، وكذلك تناقض كلامه مع كلام آخر له.

لكن بعض أنصار الباطنية يبحثون عن مهرب لتحميل بدعهم على أقوال الله ورسوله، ويقومون بتفسير النصوص الدينية وفقاً لاتباعهم الفكري أو أهوائهم، وذلك بنفي المعاني العرفية وتحقير ظاهر الكلام. يمكن أن نضرب مثلاً ببعض المتصوفة، فهم يتناسون عرف اللغة في التعامل مع الآيات والأحاديث، ويؤولونها حسب اعتقاداتهم دون الاهتمام بالمعنى المتعارف عليه والعناية بالسياق والكلمات الأخرى.

في الحقيقة، فإن خطأهم يكمن أولاً في عدم انتباههم إلى المعنى الظاهري للآيات؛ أي يتناسون في آثارهم ذلك المعنى الشائع في العرف والذي يدلّ عليه سياق العبارات وسائر تصريحات الكاتب والمتكلم. والخطأ الآخر أنهم يضعون أنفسهم في مقام تبين المعاني الباطنية للآيات، بينما يكون إظهار المعنى الباطني لها هو شأن الإمام المعصوم الذي هو حجة الله. فإذا أبدى العرفاء والصوفية رأيهم بشأن المعنى الباطني للآيات، يجب أن يأتوا بشاهد من كلام الإمام المعصوم؛ لأنهم وضعوا المعايير اللغوية في مقام بيان بواطن الآيات جانباً.

في بيان آخر، إذا تغافل الصوفية عن حجية الظواهر من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدمون معنى كباطن الآيات ولم يدعموه بشاهد من كلام الأئمة المعصومين؛ فقد قاموا بتأويل القرآن الكريم، تأويلاً في غير محله.

كمثال على ذلك، يمكن الإشارة إلى تأويل غريب جاء في الفصّ الموسوي في فصوص الحكم بشأن آية «لئن اتخذتِ الهاً غيري لأجعلنك من المسجونين»^١. يقول ابن العربي:

فلما جعل موسى المسئول عنه عين العالم، خاطبه فرعون بهذا اللسان و القوم لا يشعرون. فقال له: «لئن اتخذتِ الهاً غيري لأجعلنك من المسجونين»؛ و السين في «السجن» من الحروف الزوائد: أي لأسُتْرُنْكَ: فإنك أجبت بما أئدتني به أن أقول لك مثل هذا القول. وشرح القيصري هذه العبارة كما يلي:

١. المقصود من عرف اللغة كلمات وعبارات متداولة ورائجة في أي لغة ما بين الناطقين بها وعامة الناس في فهم مشترك لها.

٢. الشعراء، ٢٩.

٣. فصوص الحكم، ص ٢٠٩.

أي: فإذا جعلت عينه عين العالم، وأنا نسخة العالم، فأنا عينه؛ وذلك قوله تعالى: «لئن اتَّخَذْتَ إلهاً غيري لأجعلنَّك من المسجونين» والقوم لا يشعرون بما جرى بينه وبين موسى من الأسرار. ثم يتابع:

فصار معنى قوله: «لأجعلنَّك من المسجونين» لأسترنَّك؛ لأنَّك جعلت عين الحق ظاهراً في صور العالم، فيكون ظاهراً في صورتني، وهذا تأييد لي في دعواي ولي عليك حكم و سلطنة في الظاهر؛ لأنني صاحب الحكم، فقولي لك مثل هذا و جعلي لك من المسجونين حق على قولك و عقيدتك. وقد جاء في شروح أخرى لعبارة فصوص الحكم تأكيداً على هذا التفسير حيث قال الشارح ما ترجمته أن المقصود من «لأجعلنَّك من المسجونين» أنه يقول الله تعالى: أسترَّك تحت ظهوري أنا! من الواضح أن أي الحكيم تعرضت للتأويل في هذه الجملة تأويلاً خاطئاً لتكون مؤيدة لفكرة وحدة الوجود لدى الصوفية. تدل آيات القرآن كافة على طغيان فرعون وكفره، لكن ابن العربي وأتباعه يقدّمون فرعون بأنه أهل التوحيد والأسرار؛ فيتلاعبون بالألفاظ القرآنية كما يريدون، ويزيدون حروفاً أو ينقصون ليجدوا مستنداً لعقيدتهم. هذا الأمر أحد المشاكل الخطرة للغاية في طريقة تعامل الصوفية مع نص القرآن والحديث.

خضعت هذه القضية للدراسة هنا من وجهة نظر أئمة الشيعة في أنه كيف كان موقفهم من الباطنية (التأويل الباطني دون الاهتمام بالمعنى الظاهري)، وما هو رأيهم بشأن المعاني المخالفة للعرف التي يقدّمها مختلف الاتجاهات الفكرية؟ فيمكن الإجابة عن هذا السؤال في العناوين التالية.

٢. مواقف أهل البيت: من إحكام الضوابط اللغوية وإصلاح الإفراط والتفريط في الباطنية

٢-١. نقد الأئمة لمخالفة الغلات للعرف

كان الغلاة، من أهم الجماعات التي نزعَت نحو الباطنية منذ القرون الأولى؛ فهم يعتقدون في المنحى العقائدي بالحلل وتجلي الحق في قوالب الخلق، وظهر فيهم بعض عناصر الإباحية في المنحى العملي؛ كما اتخذوا من مناهضة العرف في حقل اللغة ومن التأويل الباطني مجالاً لتبرير انحرافاتهم العقائدية وسلوكهم.

وفي المقابل، كان ائمة الشيعة يتخذون مواقف سلبية تجاه تلاعب الغلاة بالكلمات الدينية،

١. القيصري، شرح فصوص الحكم، ص ١١٣٨.

٢. مُعَيْدُ الْحَمَم، ص ٥٧٤.

ويلجئون على ضرورة الحفاظ على المعنى الظاهري لكلام الله ورسوله.

لهذا عندما سُئل الإمام الصادق ٧: «روي عنكم أن الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجال؟»، أجاب الإمام: «ما كان الله ليخاطب خلقه بما لا يعقلون»، واتخذ موقفاً من مخالفة الغلاة للظواهر. وبدراسة أدق فيما يخص أرضية إصدار هذا الكلام نشاهد تفسيراً منحرفاً من الغلاة، ويبدو أن الإمام ٧ اتخذ هذا الموقف من الذين يقولون بأن المقصود من المحرمات مثل الخمر والقمار وغيرهما في القرآن ليس الخمر والقمار وما شابههما بأنفسها، بل الله يريد أن تنبأ من بعض الأشخاص المختصين. فالخمر رمز لفلان والقمار رمز لفلان وهكذا. وهكذا فالمقصود من الفرائض مثل: الصلاة والصيام وأمثالهما والتي ذكرت في القرآن ليست الصلاة والصيام و...، بل الصلاة رمز لولي الله الفلاني والصوم رمز لولي آخر، وقس على هذا.

يمكن الإشارة في هذا المجال إلى رسالة منقولة من الإمام الصادق ٧ مخاطباً المفضل؛ حيث يشرح الإمام في بداية الرسالة سؤال المفضل عن عقيدة الغلاة المنحرفة، وفي ما بعد يجيب عليه. وسؤال المفضل يدل على روح الإباحية لدى الغلاة.

كتبت تذكر أن قوماً. إنا نعرفهم، كان أعجبك نحوهم و شأهم... وبلغك أنهم يزعمون أن الدين إنما هو معرفة الرجال، ثم بعد ذلك إذا عرفتهم، فاعمل ما شئت. وذكرت أنك قد عرفت أن أصل الدين معرفة الرجال، فوفقك الله!، وذكرت أنه بلغك أنهم يزعمون أن الصلاة والزكاة و صوم شهر رمضان والحج والعمرة والمسجد الحرام والبيت الحرام والمشعر الحرام والشهر الحرام هو رجل، وأن الطهر والاغتسال من الجنابة هو رجل، و كل فريضة افترضها الله على عباده هو رجل، وأنهم ذكروا ذلك يزعمهم أن من عرف ذلك الرجل، فقد اكتفى بعمله به من غير عمل، وقد صلى وآتى الزكاة وصام وحج واعتمر واغتسل من الجنابة وتطهر وعظم حرمات الله والشهر الحرام و المسجد الحرام، وأنهم ذكروا من عرف هذا بعينه وبجده وثبت في قلبه، جاز له أن يتهاون؛ فليس له أن يجتهد في العمل، وزعموا أنهم إذا عرفوا ذلك الرجل، فقد قبلت منه هذه الحدود لوقتها وإن هم لم يعملوا بها. وأنه بلغك أنهم يزعمون أن الفواحش التي نهي الله عنها الخمر والميسر والربا والدم والميتة ولحم الخنزير هو رجل، وذكروا أن ما حرم الله من نكاح الأمهات والبنات والعمات والخالات وبنات الأخ وبنات

١. العياشي، تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٤١. الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٥٧٨.

٢. في المصدر: «تجده» والصحيح ما أثبتناه في النص.

الأخت وما حرّم على المؤمنين من النساء فما حرّم الله، إنما عني بذلك نكاح نساء النبي، وما سوى ذلك مباح كله.

وذكرت أنه بلغك أنهم يترادفون المرأة الواحدة، ويشهدون بعضهم لبعض بالزور، ويزعمون أن لهذا ظهراً وبطناً يعرفونه: فالظاهر يتناسمون عنه يأخذون به مدافعة عنهم، والباطن هو الذي يطلبون وبه أمروا بزعمهم...

وكان مقصود الغلاة الذين كانوا يروجون هذا الفكر المنحرف إسقاط الفرائض والحرمات الإلهية، وبتقديم تفسير للدين ناتجاً عن الأهواء، فتح طريق الفسق والإباحية لأنفسهم في مجتمع يسوده الدين. وقد قال الأئمة ردّاً على هذه الفكرة إنّ من يقول بأنّ الله قصد من الخمر والقمار... رجلاً ولم يعتقد بأنّ الآية تشير إلى الخمر والقمار... بعينها، فقد اعتقد بأنّ الله تلاعب بعباده من خلال القرآن، ونحن نرى بمعرفتنا وعقلنا أن الله تعالى بريء من هذه التهمة.

وفي بيان آخر حدّر الإمام الصادق^٧ الشيعة من نفي المعنى الظاهري للكلام قائلاً:
لا تقولوا لكل آية هذه رجل وهذه رجل. من القرآن حلال ومنه حرام، ومنه نبأ ما قبلكم وحكم ما بينكم وخبر ما بعدكم، فهكذا هو.

يؤكد الإمام في الحديث أنّ التفسير الباطني للقرآن في موضوع التولي والتبري يجب أن لا يكون ذريعة لنفي ظاهر القرآن؛ لأنّ ظاهر كلام الله نزل حقيقةً لبيان تاريخ الذين سبقونا والذين يأتون بعدنا وبيان الحلال والحرام.

ربما يقول قائل: مع أنّ أهل البيت رفضوا نفي ظاهر الكلام، لكن هناك روايات كثيرة نقلت عنهم أولت فيها آيات الحلال والحرام الإلهي وقصص الأنبياء السابقين وأعدائهم إلى أنفسهم وشيعتهم وأعدائهم وخصومهم.

وفي الإجابة عن هذا الإشكال، احتمل البعض أنّ جميع الأحاديث المذكورة من صنع الغلات، لكنه يبدو بالدقة في مضامين أحاديث أهل البيت: أنّ الجمع ما بين هذه الروايات والروايات السابقة يتم بطريقة أخرى وهي: إنّ أئمة أهل البيت أنكروا الاتجاه الباطني بقصد إنكار الظاهر، لكنهم في نفس الوقت انتقدوا النزعة الظاهرية بغرض نفي الباطن.

١. الصفار، بصائر الدرجات، ص ٥٤٦ - ٥٥١.

٢. الصفار، بصائر الدرجات، ص ٥٥٦. العياشي، تفسير العياشي، ج ١، ص ١٨.

فوفقاً لبعض الشواهد، يبدو أنّ انحراف الظاهرية في العالم الإسلامي سبق انحراف الباطنية؛ لهذا وقف أئمة الشيعة أولاً في وجه الظاهرية، وبيّنوا أنّ الجمود على الظواهر وإنكار الباطن يعدّ ابتعاداً عن حقيقة الدين؛ ثمّ قام الآخرون في المرحلة الثانية باستغلال كلمات أهل البيت في إثبات أهمية الباطن بغرض نفي الظاهر، فواجههم أهل البيت بتوجيه الانتقاد إليهم أيضاً.

يظهر من الأحاديث أنّ مقصود أهل البيت من الظاهرية المذمومة هو الاتجاه المفرط نحو الأعمال الفرعية (وهي الأعمال بالجوارح) وعدم الاهتمام بالأعمال الأصلية الجذرية (وهي الأعمال القلبية). كان أهل البيت يقولون بأنّ الإيمان المتجذّر في القلب من منظار القرآن هو الذي تكون ثماره طاعة الله والأعمال الصالحات، والعمل الصالح الذي يظهر على جوارح الإنسان دون أن تكون له جذور متينة، يذهب هباءً منثوراً، مثله مثل الأعمال التي يتم عن الرياء والنفاق، ولا يساوي عند الله شيئاً.

ومن وجهة نظر أهل البيت، فإنّ المتعبدين الذين كانوا يرغبون في القيام بالصلاة والصيام وغيرهما كثيراً، لكنّهم كانوا يغيضون الطرف عن ظلم الحكّام الجائرين، ولم يكونوا مستائين منهم في داخلهم، وكانوا يضمنون الولاء لهم، فهم مبغوضون عند الله.

ولهذا كان الأئمة: يؤكّدون على أنّ الصلاة والصيام أغصان شجرة ولاية الله وأوليائه. وإنّ النظرة الجذرية إلى هذه الفروع توصلكم إلى أصل الولاية، والنظرة السطحية إليها تُبقيكم في ظاهر الصلاة والصيام. وهكذا فإنّ النظرة الجذرية إلى معاقرة الخمر والقمار وغيرها من المحرمات تجعلكم في مواجهة من بنى أساس العداوة لله وأوليائه، والنظرة السطحية إلى الخمر والميسر وغيرهما، تثبتكم في مستوى هذه المحرمات.

من الواضح أنّ هذه التصريحات ليست بصدد نفي الظاهر، بل موجهة إلى نفي اتجاه الظاهرية. وهو الاهتمام المفرط بالفروع والأغصان وعدم العناية بالأصول والجذور. وشاهد على ما قلنا رسالة الإمام الصادق (ع) إلى أحد أئمة الغلات المسمّى بأبي الخطاب، حيث قال فيها:

بلغني أنك تزعم أن الخمس رجل، وأن الرّثا رجل وأن الصلاة رجل، وأن الصوم رجل وليس كما تقول، نحن أصل الخير وفروعه طاعة الله، وعدونا أصل الشرّ وفروعه معصية الله. ثم كتب: يطاع من

لا يعرف وكيف يعرف من لا يطاع؟!.

يظهر مما قال الإمام أنّه اعتبر أصل جميع الطاعات وباطنها أئمة الحق وجعل أصل المعاصي وباطنها أئمة الباطل، لكنه ذكّر أبا الخطّاب في مواجهة اتجاهه الباطني أن إثبات الباطن يلزم أن لا يفضي إلى نفي الظاهر. ثمّ يذكّره إثباتاً لانحراف فكرة الغلاة أنّ من عرفنا بالإمامة وقبلها لنا، يطيع أمرنا الصريح في القيام بالصلاة والصيام وغيرهما (بمعنى أنّ من يدعي الولاية ويعصى الأمر، فقد أثبت كذبه).

وفي حديث آخر يقول الإمام الكاظم^٧ ردّاً على سؤال محمد بن منصور عن الآية «قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن»: «إن القرآن له ظهر وبطن؛ فجميع ما حرّم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحلّ الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق.

يظهر من هذا الحديث أيضاً أنّ أهل البيت ليسوا بصدد نفي الظاهرية والباطنية بالمعنى الذي سبق وأن قلنا، بل على العكس من ذلك يقومون دائماً بإثبات الظاهر والباطن مجتمعين مع بعضهما. وهنا يمكن الإشارة إلى حديث ثالث يقدّمه أهل البيت حول تفسيرهم عن الظاهر والباطن ببيان الأصل والفرع (الجدور والأغصان) في كلّ واحد من الأعمال، وأخيراً يصرّحون أنّ من يزعم أنّه اعتقد بأصل الولاية، لكنه متمسك بغصن شجرة عداوتنا، فهو كاذب.

عن ابن مسكان عن أبي عبد الله^٧ قال: نحن أصل كل خير ومن فروعنا كل برّ، فمن البرّ التوحيد والصلاة والصيام وكظم الغيظ والعفو عن المسيء ورحمة الفقير وتعهد الجار والإقرار بالفضل لأهله، وعدوّنا أصل كل شرّ ومن فروعهم كل قبيح وفاحشة، فمنهم الكذب والبخل والنميمة والقطيعة وأكل الربا وأكل مال اليتيم بغير حقه و تعدّي الحدود التي أمر الله وركوب الفواحش ما ظهر منها وما بطن والزنا والسرقه وكل ما وافق ذلك من القبيح. فكذب من زعم أنّه معنا وهو متعلق بفروع غيرنا.

يقصد الحديث أن الأصل والفرع والظاهر والباطن يجب أن يكونا موضع اهتمام معاً في وجهة

١. الصفار، بصائر البرجاء، ص ٥٥٦، الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٥٧٧ و ٥٧٨.

٢. الكليني، الكافي، ج ١، ص ٣٧٤، الصفار، بصائر البرجاء، ص ٥٣ و ٥٤.

٣. الكليني، الكافي، ج ٨، ص ٢٤٢ و ٢٤٣.

نظر أهل البيت. فمن يبحث عن التمسك بجذور الخير، يجب أن يأخذ بأغصان شجرة البرّ بقوة، ولو كان غير هذا، فهو منحرف. كذلك من يتمسك بأغصان البر، لكنّها لم تتصل بجذور متينة، تحبط أعماله عند الله، وما أغنته عن عذاب الله شيئاً، وسلوكه يشابه سلوك المنافقين والمرائين (الذين يزينون الظاهر ولم يكن لديهم باطن).

والله تبارك وتعالى يضرب المثل للأعمال الظاهرية التي لا جذور لها:
"مثل الذين كفروا برّهم أعمالهم كرماً اشتدّت به الرّيح في يوم عاصف لا يقدرّون ممّا كسبوا على شيء ذلك هو الضلال البعيد".
كما يقول:

"والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوقه حسابه والله سريع الحساب".
ويقول:

"يا أيّها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمدّ والأذى كالذي يُنفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوانٍ عليه ترابٌ فأصابه وابلٌ فتركه صلداً لا يقدرون على شيء ممّا كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين".

وأخيراً نشير إلى رواية نقلها الصفار في بصائر الدرجات ذكر فيها المسار التاريخي للانحرافين الظاهري والباطني:

عن هشام عن الهيثم التميمي قال: قال أبو عبد الله^٧: يا هيثم التميمي، إن قوماً آمنوا بالظاهر و كفروا بالباطن فلم ينفعهم شيء، وجاء قوم من بعدهم فآمنوا بالباطن و كفروا بالظاهر فلم ينفعهم ذلك شيئاً؛ ولا إيمان بظاهر ولا باطن إلا بظاهر.

بالتدقيق في هذه الروايات يظهر أنّ اهتمام أهل البيت بالباطن والتفسير الباطني للقرآن إنما يهدف لتعميق الفهم الظاهري للدين ولا نفي للظاهر والعياذ بالله؛ وكما ذكرنا في البداية إن انتفاء المعنى الظاهري ومخاطبة الخلق بكلمات لا معنى لها غير جدير بالله تعالى (وما كان الله ليخاطب خلقه

١. إبراهيم، ١٨.

٢. النور، ٣٩.

٣. البقرة، ٢٦٤.

٤. الصفار، بصائر الدرجات، ص ٥٥٦ و ٥٥٧.

بما لا يعقلون).

٢-٢. الاحتجاج على عدم الاهتمام بالضوابط اللغوية

من مصاديق تأكيد أئمة الشيعة على الالتزام بالعرف اللغوي ما نراه في مناظرة الإمام الثامن^٧ مع المتكلم الخراساني سليمان المروزي.

كان سليمان المروزي في مناظراته الطويلة نسبياً يلحّ على أنّ صفة الإرادة مشابهة لصفتي السمع والبصر، وكما أن الله سميع وبصير أزلياً، كذلك هو مريد. إن أحد مبادئ سليمان لادعائاته أنّ الإرادة هي عين ذات الحق ولهذا تكون أزلية.

يجيب الإمام الرضا^٧ على ادّعاء المروزي بطرق عدة. إحداها الاستفادة من العرف اللغوي. يقول له الإمام: إذا كنت تنوي مخاطبة الناس، استعملت كلمة «الإرادة» للإشارة إلى حقيقة ما، يلزم عليك أن تستعملها موافقاً لعرف الناس؛ وإذا التزمت بهذا الأمر، عرفت أن الناس يميّزون بين الشخص المريد والإرادة نفسها ويقدمون المريد على إرادته؛ لهذا إذا تحدّثت عن شيء لا ينفصل عن الله وبالتالي ليس مقدماً عليه تعالى، لا يمكن لك أن تستعمل مفردة «الإرادة».

ثم قال الرضا^٧: يا سليمان، أسألك مسألة. قال: سل، جعلت فداك! قال: أخبرني عنك وعن أصحابك تكلمون الناس بما يفقهون ويعرفون أو بما لا يفقهون ولا يعرفون؟! قال: بل بما يفقهون ويعرفون. قال الرضا^٧: فالذي يعلم الناس أن المريد غير الإرادة وأن المريد قبل الإرادة وأن الفاعل قبل المفعول وهذا يُبطل قولكم: إن الإرادة والمريد شيء واحد. قال: جعلت فداك! ليس ذاك منه على ما يعرف الناس ولا على ما يفقهون. قال^٧: فأراكم ادّعيتم علم ذلك بلا معرفة، وقلتم: الإرادة كالسمع والبصر إذا كان ذلك عندكم على ما لا يعرف ولا يعقل. فلم يجر جواباً.

٣-٢. نقد انطباعات «المشبهة» من الأسماء والصفات الإلهية ملتزماً بعرف أهل اللغة

تشدّد أئمة الشيعة: على الالتزام بظاهر الكلام يمكن أن يواجه عقبة أخرى ويهيء الأرضية لاستغلال أهل التشبيه والجبر.

لقد أوصل إصرار أهل الحديث من السنة والذين سمّوا أنفسهم بالظاهرية على الالتزام بالظواهر أوصلهم إلى التشبيه والجبر. والجدير هو مواجهة أئمة الشيعة لمن يعتمد على القرآن والسنة لإثبات

١. ابن بابويه، التوحيد، ص ٤٤٦؛ ابن بابويه، عيون أخبار الرضا^٧، ج ٢، ص ١٦٢ و ١٦٣؛ الطبرسي، الاحتجاج، ج ٢، ص ١٨١.

التشبيه والجبر، ويظهر أنّ أهل البيت كانوا يؤكّدون على الالتزام بعرف أهل اللغة، مع أنّهم كانوا يتعدّون عن إهمال أهل الحديث للعقل.

كان أهل البيت يردّون على شبهات من يرون الله جسماً واستنادهم الى ظاهر آيات القرآن، كلام الله، دون أن ينصرفوا عن ذلك، بل أنّهم كانوا يراعون القرائن العقلية ويصبونهم في قالب أساليب أهل اللغة (والتي تسمى حالياً بالمجاز) وكانوا يؤكّدون أنّ هذا النوع من فهم الكلام متداول عند أهل اللغة.

وهناك رواية جميلة عن الإمام الرضا^٧ يقول فيها الإمام أولاً أنّ الله لا يماثل خلقه، ثم يصرح بأنّه تعالى اختار لنفسه أسماء مشتركة بينه وبين عباده ليقدر الناس على دعائه بها. فيقول^٧:

اعلم . علّمك الله الخير، أنّ الله تبارك وتعالى قديم، والقدم صفته التي دلّت العاقل على أنّه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته... ثم وصف نفسه تبارك وتعالى بأسماء دعا الخلق؛ إذ خلقهم وتعبّدهم وابتلاهم إلى أن يدعوه بها. فسَمّى نفسه سمياً، بصيراً، قادراً، قائماً، ناطقاً، ظاهراً، باطناً، لطيفاً، خبيراً، قوياً، عزيزاً، حكيماً، عليماً وما أشبه هذه الأسماء.

ثم يشير الإمام الرضا^٧ إلى إشكالٍ لمخالفٍ مذهب الشيعة الذين يقولون: لا يمكن التوفيق بين نفى التشبيه مع الالتزام بالأسماء المشتركة بين الله والخلق. فيقول^٧:

"فلما رأى ذلك من أسمائه القالون المكذّبون وقد سمعونا نحدّث عن الله أنّه لا شيء مثله ولا شيء من الخلق في حاله، قالوا: أخبرونا. إذا زعمتم أنّه لا مثل لله ولا شبه له . كيف شاركتموه في أسمائه الحسنى، فتسمّيتم بجميعها؟ فإنّ في ذلك دليلاً على أنّكم مثله في حالاته كلها أو في بعضها دون بعض إذ جمعتم الأسماء الطيبة؟...".

فيجيب الامام ردّاً عليهم:

"قيل لهم: إنّ الله تبارك وتعالى ألزم العباد أسماءً من أسمائه على اختلاف المعاني، وذلك كما يجمع الاسم الواحد معنيين مختلفين، والدليل على ذلك قول الناس الجائر عندهم الشائع وهو الذي خاطب الله به الخلق، فكلمهم بما يعقلون ليكون عليهم حجةً في تضييع ما ضيّعوا."

يشير الإمام^٧ هنا إلى عرف لغوي شائع بين الناس، وهو أنّ الاسم قد يستعمل لمعنيين مختلفين.

١. الكليني، الكافي، ج ١، ص ١٢٠ و ١٢١. كذلك: ابن بابويه، التوحيد، ص ١٨٧ و ١٨٨؛ و ابن بابويه، عيون أخبار الرضا^٧، ج ٢، ص ١٣٣.
٢. نفس المصادر.

وبالنظر إلى بقية الحديث والمعنى اللغوي لمفردة «المعنى» يبدو أنّ الإمام يقصد بالمعنى ما يطلق عليه اليوم «المراد من الكلام». إذن، معنى كلام الإمام أنّ الناس قد يستعملون مفردة ذات معنى واحد لمرادين مختلفين، فنحن أيضاً نستعمل الأسماء والصفات الإلهية على شكل يفهمها الناس لمراد حيناً وحيناً آخر لمراد لا يلائمه.

يجب الانتباه إلى أنّ مقصودنا هنا من ذكر رواية الإمام الثامن^٧ ليس تبين رؤية أهل البيت في ما يخصّ الأسماء والصفات، بل التنبيه إلى أنّهم لا يخترقون عرف أهل اللغة حتى في مواطن ينفون في الظهور البدوي للكلام لدى المخاطبين حسب القرائن العقلية وغيرها، ويصفون الله بأنّه تحدّث مع الناس بطريقة يفهمونها. «فكلّمهم بما يعقلون ليكون عليهم حجة في تضييع ما ضيّعوا».

ثم يوضح الإمام^٧ مراده ويضرب مثلاً عن أنّه كيف يستعمل الناس اسماً لمعنيين (لمرادين) مختلفين. يبيّن الإمام الرضا^٧ بأنّ الناس يستمّون الانسان أحياناً كلباً وحماراً وثوراً وأسدّاً، في نفس الوقت فإنّ هذه الأسماء تخالف الانسان مع حالته، وفي هذا المجال لا تنطبق الأسماء على المعاني المراد منها في اللغة، لأنّ الإنسان ليس أسداً ولا كلباً ولا...

"فقد يقال للرجل: كلب وحمار وثور وسكرة وعلقمة وأسد، كل ذلك على خلافه وحالته لم تقع الأسامي على معانيها التي كانت بنيت عليه؛ لأنّ الإنسان ليس بأسدٍ ولا كلب. فافهم ذلك رحمك الله".

يبدو أنّ الإمام^٧ بتذكيره أنّ بعض الأسماء مثل الكلب والأسد وما شابههما يستعمل لتسمية شخصٍ ما، مع أنّه ليس من مصاديق ذلك اللفظ والمفهوم (ما يسميه الأدباء مجازاً)، فيقول^٧: أنّ لغة الناس لا تأبى استعمال اسم (يضمّ لفظاً ومفهوماً وُضع له) في شيء غير معناه الأولي الموضوع له، فهكذا لا يمكن أن نعتقد بأن استعمال الأسماء والصفات التي تنطبق على الخلق في الله تبارك وتعالى . بمعنى تطبيق تلك المفاهيم على ذات الحق، فبالتالي يُستنتج منه التشبيه.

ويُشاهد تشبيه هذا الموضوع في بيان للإمام الصادق^٧ هشام في شرح أسماء الله تعالى وصفاته، حيث يصرّح الإمام أنّه أولاً ليس بين الأسماء والصفات ترادف؛ كما أنّ الخبز اسم لما يؤكل والماء اسم لما يشرب؛ وثانياً إنّ الله تعالى يغيّر جميع أسمائه.

نؤكد مجدداً أنّ المقصود من ذكر هذه الأحاديث ليس بيان رؤية أهل البيت بشأن الأسماء والصفات والحكم في القراءات المختلفة بهذا الصدد، بل الهدف الرئيسي الانتباه إلى طريق أئمة أهل

البيت في الالتزام بعرف أهل اللغة ومخالفتهم لأي تشويه للكلمات الإلهية.

هذه النظرة الدقيقة أبرزت مظهراً من النزعة العقلانية لدى الشيعة، وجعلهم ملتزمين بسيرة العقلاء في المفاهمة والمخاطبة بجانب اهتمامهم بالمعارف العقلية.

٤-٢. التنبيه على التدقيق في الظرائف الأدبية

من تعاليم أهل البيت: لمن يجلس مجلس التفقه والاستنباط هو التأكيد على التدقيق في الظرائف الأدبية. زرار بن أعين من الفقهاء العظام للشيعة. نُقلت عنه أحاديث تدلّ على اهتمام أهل البيت بالظرائف الأدبية والاستنباط منها.

يقول زرار بأنه سأل الإمام الباقر^٧: هل يمكنكم أن تُخبروني من أين علمتم بأنه يكفي مسح جزء من الرأس والرجل بدل غسلهما أثناء الوضوء؟ ردّ الامام مُشيراً الى الظرائف الادبية الموجودة في آية الوضوء والتيمم وعرف مصدر علمه بأنه كتاب الله.

عن زرار قال: قلت لأبي جعفر^٧: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك ثم قال: يا زرار، قال رسول الله^٦، ونزل به الكتاب من الله؛ لأن الله عز وجل يقول: «فاغسلوا وجوهكم»، فعرفنا أن الوجه كلّهُ ينبغي أن يغسل؛ ثم قال: «وأيديكُم إلى المرافق»، ثم فصل بين الكلام فقال: «وامسحوا برؤوسكم»، فعرفنا حين قال: «برؤوسكم» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء. ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه، فقال: «وأرجلكم إلى الكعبين»، فعرفنا حين وصلها بالرأس أنّ المسح على بعضها، ثم فسّر ذلك رسول الله^٦ للناس، فضيّعوه، ثم قال: «فلم تجدوا ماء فتيّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه». فلما وضع الوضوء إن لم تجدوا الماء أثبت بعض الغسل مسحاً؛ لأنه قال: «بوجوهكم»، ثم وصل بها «وأيديكم»، ثم قال: «منه»؛ أي: من ذلك التيمم؛ لأنه علم أنّ ذلك أجمع لم يجز على الوجه؛ لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها. ثم قال: «ما يريد الله ليجعل عليكم

١. المائدة، ٧.

٢. المائدة، ٧.

٣. النساء، ٤٢.

٤. عبارة خاطئة، والصحيح كما في علل الشرائع للصدوق (ج ١، الباب ١٩٠، ص ٢٧٩): «فلما وضع عنن لم يجد الماء»؛ أو كما في كتاب من لا يحضره الفقيه (ج ١، ح ٢١٢، ص ١٠٢): «فلما أن وضع الوضوء عنن لم يجد الماء» ويحذف «أن» في تهذيب الأحكام (ج ١، ح ١٧٠٦٨، ص ٦١).

(في الدين) من حرج» والخرج الضيق.

وفي رواية أخرى ينقلها مفضل بن عمر عن الإمام الصادق^٧، يبين الإمام معياراً لمعرفة دقة الشيعة في ظرائف الكلام، ويشير إلى أن الفهم الدقيق للرواية على أساس الدقة كمعيار للفقاهة. جاء الحديث كما يلي:

"عن المفضل بن عمر قال: قال أبو عبد الله^٧: خير تدريبه خير من عشر ترويه. إن لكل حق حقيقةً، ولكل صواب نوراً. ثم قال: إنا والله لا نعدّ الرجل من شيعتنا فقيهاً حتى يلحن له فيعرف اللحن."^٣

ونشاهد نماذج أخرى من هذه الدقة في الظرائف الأدبية في محادثات بعض الفقهاء مع الأئمة، مما يدلّ على تأكيدهم على أنّ التفقه منوط بفهم الظرائف الأدبية، وهم يقومون بتربية كبار الشيعة في هذا المجال.

٥-٢. التأكيد على المعارض والتورية شاهد آخر على الالتزام بعرف أهل اللغة

إضافة إلى ما ذكر، فأحد مصاديق تأكيد أئمة الشيعة على الالتزام بالعرف اللغوي استخدامهم المعارض والتورية بدقة. المقصود من المعارض والتورية استخدام ظرائف الكلام لتغطية المقصود دون اقتراف الكذب.

يقول الجوهري في الصحاح:

المعارض في الكلام، وهي التورية بالشيء عن الشيء. وفي المثل: «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب»؛ أي: سعة.^٤

كما جاء في المثل العربي والأحاديث المنسوبة إلى النبي، من لا يريد أن يكذب (لكنه صار لزماً عليه التحدّث في أمرٍ ما) يستخدم المعارض؛ لهذا تكون المعارض والتورية نوعاً من التحدث يصيب الواقع وفقاً لعرف أهل اللغة، لكنها لا تعتبر كذباً.

وقد روى أهل السنة عن طريق أمير المؤمنين^٧ عن رسول الله^٦ أنه قال:

"عن عليّ بن أبي طالب قال: قال رسول الله^٦ إن في المعارض ما يغني الرجل العاقل عن

١. النساء، ٤٢.

٢. الكشي، الكافي، ج ٣، ص ٣٠.

٣. النعاني، كتاب الغيبة، ص ١٤٣ و ١٤٤.

٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧/١٩٨٧ م، ج ٣، ص ١٠٨٧.

الكذب".

استخدام التورية والمعارض وفهم مواطن «الحن» في الكلام هو معيار لمعرفة أشخاص يتحدثون بدقة كما ينظرون إلى كلام الآخرين بدقة فائقة.

من لا يمعن النظر في المناحي الظرفية للكلام لدى المتحدث أو فهم ما يتحدث به الآخرون، فهو لا يدرك مواطن المعارض والتورية؛ ولهذا عندما أراد أئمة الشيعة أن يعترفوا من هم أهل الفهم والفق، اعتبروا أن أحد المقاييس التحلي بدقة كهذه.

نقل عن الإمام الصادق ^٧ أنه قال:

"حديث تدريبه خير من ألف حديث ترويه، ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معارض كلامنا، وإنّ الكلمة من كلامنا لتتصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج".

إن مفردة «المخرج» هنا بمعنى المفرد، وتدلل على أنّ أهل البيت: إذا أرادوا أن يفزوا من الإجابة عن سؤال شخص ما، استخدموا المعارض.

وفي حديث آخر يعتبر الإمام الصادق ^٧ إن أفقه الناس من يفهم معاني كلام أهل البيت. ثم يشير إلى ظرائف الكلام الكامنة في التورية والمعارض، ويصرّح بأن استخدام المعارض إنما لأجل تجنب الكذب.

"عن داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله ^٧ يقول: أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا. إن الكلمة لتتصرف على وجوه، فلو شاء إنسان، لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذب".

وجاء في رواية أخرى أن الإمام الصادق ^٧ جعل فهم المعارض معياراً للفق:

عن المفضل بن عمر قال: «قال أبو عبد الله ^٧: خير تدريبه خير من عشر ترويه. إن لكل حق حقيقة، ولكل صواب نوراً، ثم قال: إنا والله لا نعدّ الرجل من شيعتنا فقيهاً حتى يلحن له، فيعرف اللحن».

وقد تكرر هذا المضمون في حديث آخر، ويعتبر الإمام فهم معاني كلام أهل البيت: والذي يتصل بالمعارض معياراً للفقاهة:

١. السيوطي، جلال الدين، البر المنثور، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ج ٣، ص ٢٩١.

٢. ابن بابويه، معاني الأخيار، ص ٢.

٣. معاني الأخيار، ص ١.

٤. النعاني، كتاب الغيبة، ص ١٤٣ و ١٤٤.

عن أبي عبد الله ٧ قال: أنتم أفقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا؛ إن كلامنا لينصرف على سبعين وجهاً.^١

وفي حديث آخر يصرح الإمام الباقر ٧ أن أمام أهل البيت: طرقاً كثيرة للهروب من التصريح بالحقيقة كلها بعيدة عن الكذب. عدم كذب هذه الطرق بمعنى أن كلامهم مطابق للواقع، لكن المخاطب لعدم تدقيقه في كلامهم لم ينتبه إلى مقصودهم الدقيق.

"عن أبي بصير قال: قيل لأبي جعفر ٧ وأنا عنده: إن سالم بن أبي حفصة وأصحابه يروون عنك أنك تكلم على سبعين وجهاً لك منها المخرج؟ فقال: ما يريد سالم مني؟ أريد أن أجيء بالملائكة؟ والله ما جاءت بهذا النبيون. ولقد قال إبراهيم ٧: «إني سقيم» وما كان سقيماً وما كذب؛ ولقد قال إبراهيم ٧: «بل فعله كبيرهم هذا»، وما فعله وما كذب؛ ولقد قال يوسف ٧: «أيتها العير إنكم لسارقون». والله ما كانوا سارقين وما كذب".

وقد جاء في بعض الأحاديث بالتفصيل أنه كيف لم يكذب النبيان إبراهيم ويوسف، ولم يوحا بالحقيقة باستخدام ظرائف الكلام:

عن صالح بن سعيد، عن رجل من أصحابنا، عن أبي عبد الله ٧ قال: سألته عن قول الله عز وجل . في قصة إبراهيم ٧: «قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألهم إن كانوا ينطقون». قال: ما فعله كبيرهم وما كذب إبراهيم ٧، فقلت: فكيف ذاك؟ قال: إنما قال إبراهيم ٧: «فاسألهم إن كانوا ينطقون». إن نطقوا، فكبيرهم فعل، وإن لم ينطقوا، فلم يفعل كبيرهم شيئاً. فما نطقوا وما كذب إبراهيم ٧. فقلت: قوله عز وجل في يوسف ٧: «أيتها العير إنكم لسارقون»، قال: إنهم سرقوا يوسف من أبيه. ألا ترى أنه قال لهم حين قال: «ماذا تفقدون قالوا نفقد صواع الملك»، ولم يقل: سرقتم صواع الملك؟ إنما عني: سرقتم يوسف من أبيه.

فقلت: قوله: «إني سقيم»، قال: ما كان إبراهيم سقيماً وما كذب، إنما عني سقيماً في دينه مرتاداً. وقد روي أنه عني بقول: سقيم، أي: سأسقم، وكل ميت سقيم. وقد قال الله عز وجل

١. الضفار، بصائر البرجاء، ص ٣٤٩.

٢. الصافات، ٨٨.

٣. الأنبياء، ٦٣.

٤. يوسف، ٧٠.

٥. الكافي، ج ٨، ص ١٠٠.

لنبيهه: «إنك ميت» بمعنى أنك ستموت.

من الواضح جداً في هذا الحديث الشريف كيف ينتبه الإمام إلى دقائق الكلام ويلتزم بالعرف اللغوي.

فالخاص أن التأكيد على استخدام المعارض وجعل فهمها معياراً لتشخيص الفقيه. فشاهد آخر هو أنّ أئمة الشيعة كانوا يؤكّدون أيّما تأكيد على الالتزام بعرف أهل اللغة والحفاظ على بنية الكلام. وفي المقابل كان المروّجين للانفلات اللغويّ هم من كانوا يريدون التلاعب بالفهم الإنساني، ويجعلون الدين وأهله في متاهة طبقاً لأهوائهم.

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. ابن عربي، محي الدين محمد بن علي، **فصوص الحكم**، منشورات الزهراء، طهران، ١٣٧٠ ش (١٩٩١ م).
٣. حسن زاده آملي، **ممدّ الهمم در شرح فصوص الحكم**، وزارة الثقافة و الارشاد الاسلامي، طهران، ١٣٧٨ ش (١٩٩٩ م).
٤. جوهرى، إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: احمد عبدالغفور عطّار، بيروت، دارالعلم للملّيين.
٥. السيوطي، جلال الدين، **الدر المنثور**، مكتبة آية الله مرعشي نجفي، قم، ١٤٠٤ هجرية.
٦. الصدوق، محمد بن علي بن حسين بن بابويه، **التوحيد**، مكتبة جامعه مدرسين حوزه علميه قم، ١٣٩٨ هجرية.
٧. الصدوق، عيون اخبار الرضا، مطبعة جهان، طهران، ١٣٧٨ ش (١٩٩٩ م).
٨. الصدوق، **معاني الأخبار**، قم، جامعه مدرسين، ١٤٠٣ هجرية.
٩. صفار، محمد بن حسن بن فروخ، **بصائر الدرجات**، قم، مكتبة آية الله مرعشي نجفي، ١٤٠٤ هجرية.
١٠. طبرسي (ابومنصور)، احمد بن علي، **الاحتجاج**، مطبعة مرتضى، مشهد، ١٤٠١ هجرية.
١١. عياشي، محمد بن مسعود، **تفسير العياشي**، مطبعة علميه طهران، ١٣٨٠ هجرية.
١٢. قيصرى، داود بن محمود، **شرح فصوص الحكم**، مطبعة علمي و ثقافي، طهران، ١٣٧٥ ش (١٩٩٦ م).
١٣. الكليني، محمد بن يعقوب، **الكافي**، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٣٦٥ ش (١٩٨٦ م).
١٤. النعماني، محمد بن ابراهيم، **الغيبه**، مطبعة صدوق، طهران، ١٣٩٧ هجرية.

١. ابن بابويه، معاني الأخبار، ص ٢٠٩ و ٢١٠.